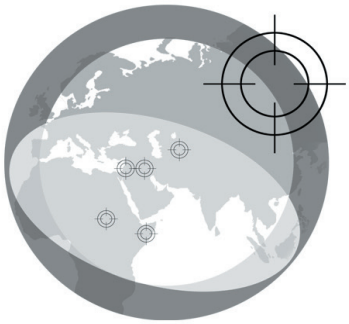

استخدام الأقليات في الصراع مع العالم الإسلامي

د/ محمد مورو - مصر

مفكر إسلامي، ورئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي

ملخص البحث:

تعتبر مشكلة الأقليات، والتي ظهرت في العالم الإسلامي مشكلة مستحدثة بها قدر هائل من التحريض الأجنبي، وهي لم تظهر إلا في إطار الصراع مع الغرب، وتحديدًا بعد مرحلة الاحتلال والنفوذ الأجنبي.

يعد استخدام الأقليات جزءًا من صراع شامل، نتج عن صدام موضوعي بين الحضارتين الإسلامية والغربية، فالأولى تقوم على التوحيد، والعدل، والحرية، واللاعنصرية، والتسامح، بينما قامت الأخرى «الوثنية ذات القشرة المسيحية» على الوثنية، والقهر، والظلم، والإكراه، والنهب، والتعددية، ومن ثَم كان الصدام الموضوعي حتميًا.

فمع الاحتكاك بين الحضارة الإسلامية وأوروبا اكتشف الأوروبيون أن هناك منظومة فكرية وثقافية إسلامية شديدة التماسك، وأن المواجهة المباشرة مع الحضارة الإسلامية ستؤدي إلى هزيمة أوروبية، فلا بد من اكتشاف وسائل لإضعاف القلعة الإسلامية من داخلها، فقرروا إنشاء جيش من «المستشرقين» للبحث في وسائل إضعافها من الداخل فكريًا، وثقافيًا، عن طريق الأقليات الدينية ثم العرقية، وتطورت تلك الوسائل بعد ذلك، إلا أنها ظلت في النهاية فكرة قديمة جديدة، تقليدية مستحدَثة.

أصبحت الأقليات وسيلة من وسائل التدخل في الشئون الداخلية للدول، وهذا يعتبر جزءًا من الدور الاستعماري الذي تقوم به المؤسسات التنصيرية؛ حيث إنها تعتبر ذلك جزءًا من عملها لقيام إمبراطورية نصرانية تسيطر على العالم.

ورثت الولايات المتحدة النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي والأوروبي عمومًا في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وبصعود ما يسمى بالخطر الإسلامي- على حد قولهم- أصبح من الطبيعي محاولة تكثيف الاختراق الأمريكي للإسلام والمجتمع الإسلامي من داخله، ومن ثم استخدام الأقليات في تلك المسألة، استخدامًا طالما كان جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية فيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الآن.

إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية ثابتة، والتباكي على حقوق المسيحيين العرب، وراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة.

وأخيرًا إن السياسة الصحيحة لحل مشاكل الأقليات، أو التقليل من آثارها السلبية، تكون بالعودة الصحيحة إلى المرجعية الإسلامية، وإعلاء قيمة الانتماء الحضاري الإسلامي، والانخراط في مشروع وطني عربي إسلامي لمقاومة الاحتلال الأجنبي الصهيوني والأمريكي.

أفكار ومقتطفات

- المنظور الإسلامي الديني والحضاري يختلف عن غيره من المناظير خاصة الغربية منها، فالإسلام مثلاً لا يفرق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة .

- تعرف الأقلية بـ «جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمعٍ ما، وترغب في دوام المحافظة عليها».

- الحضارة الإسلامية تقوم على التوحيد، العدل، الحرية، اللاعنصرية، التسامح، بينما تقوم الحضارة الغربية «الوثنية ذات القشرة المسيحية » على الوثنية والقهر والظلم والإكراه، والنهب والتعددية، ومن ثم فإن الصدام الموضوعي كان حتميًّا .

- الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية كان صراعًا عسكريًّا، وسياسيًّا، وثقافيًّا، وفي المرحلة المعاصرة، فإن ازدواج المعايير الغربية فيما يخص قضايا العرب والمسلمين واضح جدًّا، وكذا عمليات الهجوم على الرموز الإسلامية، ومحاصرة العالم الإسلامي اقتصاديًّا وسياسيًّا، ومن ثم استخدام الأقليات في هذا الصراع.

- بديهي أن كل حركات التمرد العرقي، أو حركات الخصوصية الثقافية أو مجرد المطالبة بمطالب مشروعة لرفع الظلم عن الأقليات أمور متداخلة؛ بحيث لا يمكن فصلها عن مستوى السلوك والأفراد والمؤسسات، بل والمفردات المستخدمة، ونلاحظ أيضًا أن الحقبة الأمريكية تميزت بحالة جديدة، وهي أن طلب الدعم الخارجي أصبح موجودًا لدى قطاعات من الأقليات أو بعض هوامشها؛ مثل أقباط المهجر المصريين مثلاً .

- بصعود ما يسمى بالخطر الإسلامي أصبح من الطبيعي محاولة اختراق أمريكية للإسلام والمجتمع الإسلامي من داخله، أو على الأصح تكثيف ذلك؛ لأن هذا الأمر كان موجودًا بالفعل، ومن ثم استخدام الأقليات الدينية في تلك المسألة، كالأقباط في مصر، والأقليات المذهبية كالشيعة في العراق، وكالأمازيغ في المغرب، بل والنوبة في مصر، ومشاكل الأعراق في السودان وغيرها مما لا يمكن حصره.

- لم يعرف العراق منذ تأسيس الدولة الحرب الأهلية -رغم التنوع العرقي والديني والمذهبي الذي يتميز به- إلا بعد الاحتلال الأمريكي والتواطؤ الشيعي الأمريكي، وقد اعتمد الأمريكان بصورة واضحة في احتلالهم للعراق على استخدام الأقليات، وخاصة الكردية والشيعية.

- قـد يبدو للوهلـة الأولى انطبـاق بين المشـروعين الإيراني والشـيعي، ولكن الحقيقة أنهما مشـروعان متميـزان، حتـى لو كان هنـاك تداخل كبير بينهما، فالمشـروع الإيرانـي يقوم على تحقيـق دولة إقليمية عظمـى هـي إيران تعتمد على دخل سـنوي يصل إلـى ٥٠٠ مليار دولار، وإمكانيات بشـرية ٧٥ مليون نسمة، وقدرات علمية،..إلخ .

- المشـروع الشـيعي لإيران دور كبير فيه، ويقوم هذا المشـروع على إقامة دولة شـيعية، على غرار الدولة الصفوية، وتضم إيران والعراق وأجزاء من الخليج العربي وغيرها، وقد اتضحت ملامح هذا المشـروع بعد التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانسـتان، ومسـاعدة إيران للجيش الأمريكي في احتلال أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان.

- إن استخدام الولايات المتحدة، ومن قبلها الدول الأوروبية لموضوع الأقليات لم يكن - ولن يكون - إلا نوعًـا من اسـتخدامها كورقة في المعـادلات الدولية والإقليمية، ثم تركها تدفـع الثمن وتواجه مصيرها المشئوم وتتعرض حتى للإبادة.

- يمكن اسـتخدام الأقليات كورقة للضغط على الحكومات كما تفعل الولايات المتحدة بالنسـبة لورقة الأقباط في مصر، أو لإضعاف المناعة الداخلية للمجتمعات، أو حتى للشوشرة على المشروع الإسلامي والثقافة الوطنية، أو لتحقيق مهام أخرى كلها تدخل في هذا الدور الهدّام.

- إن تحطيم اللغة العربية هدف اسـتعماري ثابت، قديم جديد، يستهدف بلبلة العقل العربي وتشكيكه في نفسه، وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب، وهي اللغة العربية.

«الأستاذ محمود محمد شاكر»

- أخطر ما في المسألة أن الكنيسة المصرية، والتي استمرت متمسكة بتقاليدها الكنسية في رفض الدخول في تحالفات مع الكنائس الأوروبية، أو الانخراط فيما يسـمى بمجلس الكنائس العالمي، انخرطت في ذلك المجلس المشبوه.

- إن مجلـس الكنائـس العالمي يعكس -دون أدنى شـك- رغبة جهات أمريكية معينة في اسـتخدام ورقة الأقليـات المسـيحية، وإن التحقيقات التي أجريت في الكونجرس أثبتـت أن مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

«محمد حسين هيكل في كتابه خريف الغضب»

- إن الأقبـاط الأرثوذكسـي هم جزء من النسـيج المصري العربـي، وإنهم ينتمون إلـى الثقافة والحضارة العربية الإسـلامية، وإنهم يرون أن سـلوكيات البابا شنودة تقود الكنيسة والمسيحية في مصر إلى كارثة، فلن ينفع المسـيحيين فـي مصر إلا الصلة الطيبة بإخوانهم المسـلمين، وإن اسـتخدام الورقة الخارجية والاستقواء بالأمريكان هو سلوك غير أخلاقي وغير مضمون العواقب أيضًا.

- إذا اعتبرنـا أن من حق الناس أن تعبر عن خصوصياتها الثقافية واللغوية، بل والعرقية بما لا يتعارض مع أمن المجتمع، ولا قيمه وتقاليده، وفي إطار المرجعية العليا للمجتمع، ليس بمعنى التطابق معها، ولكن بمعنى عدم ضرب الأسـس التي تقوم عليها، فإن ذلك وغيره يحل الكثير من المشـكلات في المجتمع الإسلامي المعاصر.

- التعريب والعروبة في إطار إسـلامي أمر لم يكن يثير حساسـية أي أقلية، بل حتى لم يكن يثير حساسـية دولـة الخلافة العثمانيـة ذاتها رغم أنها لم تكن عربية؛ لأن هذا الأمر اعتُبر نوعًا من الدعوة إلى الإسـلام والثقافة الإسـلامية، أمـا عندما تحولت فكرة القوميـة العربية إلى فكرة شـوفينية، وأصبحت ذات طابع علماني فإنها جرت مشاكل لا حصر لها.

- في أقل الأحوال يمكن حل المشـكلة من جذورها إذا ما عدنا إلى فكرة الجامعة الإسـلامية والمرجعية الإسـلامية العليا، بل سـنجد أن غـلاة القوميين الأكراد والأمازيغ ربما سـيكونون أشـد المدافعين عن الاستقلال الوطني في إطار إسلامي.

- إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية ثابتة، والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة.

«الدكتور فكتور سحاب»

استخدام الأقليات في الصراع مع العالم الإسلامي

د/ محمد مورو - مصر

مفكر إسلامي، ورئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي

تعد مشكلة الأقليات التي ظهرت مؤخرًا في العالم الإسلامي مشكلة مستحدثة أو مفتعلة، أو بها قدر هائل من التحريض الأجنبي، وهي في الحقيقة لم تظهر إلا في إطار الصراع مع الغرب، وتحديدًا بعد مرحلة الاحتلال والنفوذ الأجنبي، ومن المعروف أن النظرة إلى القضايا الاجتماعية عمومًا، والأقليات خصوصًا تختلف على حسب اختلاف المنظور العلمي المستخدم في دراستها، وبديهي أن علم الاجتماع السياسي وغيره من العلوم الإنسانية تختلف من سياق حضاري إلى آخر، فعلم الاجتماع مرتبط بالسياق الحضاري الذي أفرزه، وأفرز مِن ثَم المشكلات التي يتناولها الغرب، والخلل هنا أن البعض يستخدم مفاهيم ومناهج علم الاجتماع السياسي الغربي باعتباره هو العلم المطلق، وهذا خطأ منهجي لا شك فيه؛ لأن استخدام مناهج هذا العلم ومصطلحاته في دراسة الحالة الإسلامية، وهي حالة مختلفة كمًّا ونوعًا عن الحالة والسياق والظروف التي ظهرت في الغرب، يؤدي إلى أخطاء فادحة، نحن هنا لا نُفضِّل علم الاجتماع السياسي الإسلامي مثلاً على علم الاجتماع السياسي الغربي - وهو أفضل منه طبعًا بالنظر إلى مرجعيته الربانية - ولكن نقول فقط: إنه غير صالح من الناحية العلمية لدراسة ظاهرة نشأت في ظرف حضاري مختلف، ومن البديهي -من ثَم- أن دراسة الظواهر التي تنشأ في مجتمع إسلامي تقتضي استخدام أدوات ومناهج ومصطلحات علم الاجتماع السياسي، وإلا افتقدنا أول شروط العلمية والموضوعية.

في موضوعنا هذا «الأقليات» وهي إما أقليات عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية، فإن المنظور الإسلامي الديني والحضاري يختلف عن غيره من المناظير، خاصة الغربية منها، فالإسلام مثلاً لا يفرق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة، وبالنسبة للتجمعات الدينية غير الإسلامية استخدمت الشريعة الإسلامية لفظ «أهل الذمة»، وهو يختلف اختلافًا بينًا في الأحكام والدلالات الأخلاقية والحقوق عن لفظ الأقليات، كما استخدمت الشريعة لفظ «الفرق الضالة» أو «أهل البدع» لوصف فرق دينية مثل الخوارج والشيعة والمعتزلة وغيرهم. (١)

الاختلاف بين الناس في الشكل واللون والفوارق والأجناس والأعراق واللغات، بل وفي المفاهيم والتصورات هي حقيقة لا يمكن القفز فوقها، ولكن

استخدام هذا الاختلاف في تأسيس مفاهيم الصراع والتطاحن هو المشكلة، فالإسلام يدعو إلى التعارف ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (٢)، وكان هذا التنوع مصدر ثراء في المجتمعات التي تقوم على العدل، وفي المجتمع الإسلامي ذاته كانت مصدر ثراء كبير؛ طالما كان هناك التزام بالشريعة الإسلامية الغراء التي تحقق الإنصاف، وإذا حدث انحراف عن الشريعة الإسلامية، وكان هناك نوع من الظلم والتهميش، فإن ذلك يقع على المجتمع كله وليس على الأقليات فقط، ومع سقوط الخلافة الإسلامية وتشوشر أفكار النخبة، فإن مشكلة الأقليات برزت إلى السطح، ليس كحقيقة موضوعية موجودة في المجتمع، ولكن كطريقة لتحقيق طموحات سياسية، أو استخدام خارجي، أو غيره من الأسباب، بل نكاد نقول: إن المجتمع الإسلامي هو الذي صك في تجربته التاريخية والحضارية أفضل نوع من التعاون والثراء عن طريق التنوع، فالأسود والأبيض والأحمر، العربي والتركي والإفريقي، بل وغير المسلمين أيضًا ساهموا وسُمح لهم أن يساهموا في البناء الحضاري الإسلامي، وكانوا جزءًا من الثقافة والحضارة الإسلامية، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، ويمكننا أن ننظر بتأمل إلى وجود أقليات غير مسلمة في المجتمع الإسلامي، أقليات نصرانية ويهودية وغيرهما وبكثافة لا بأس بها، في وقت كانت الدول والإمبراطوريات تجبر رعاياها على اعتناق الدين والمذهب الرسمي للدولة، بل كان جزء من الواجب الشرعي للأمة الإسلامية هو حماية حقوق الاختيار، ومنع الإكراه على الدين في أي مكان في العالم، وهذه إحدى أسباب ومسوغات الجهاد في سبيل الله.

اشتق لفظ أقلية من مادة «قلل»، وهي في لسان العرب: القلة ضد الكثرة، وفي الزمخشري: القِلَّة والقُلُّ كالذُلُّ والذِّلَّة (٣)، وإذا أخذنا تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن تعريف الأقلية هو «جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة، وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة؛ تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها»، وتتضمن الأقليات في العالم العربي وفقًا للترتيب الهجائي «الأشوريين، الأرمن، الإسماعيلية، الأقباط، الأكراد، البربر، التركمان، الدروز، الزيدية، الصحراوين، الطوارق، العبيدين، العلويين، الكلدان، المارونيين، اليزيديين، اليهود» (٤)، وفي العالم كله توجد ثمانية آلاف أقلية «إثنية عرقية» و٧٦٠٠ لغة.

مشكلة الأقليات برزت إلى السطح، ليس كحقيقة موضوعية موجودة في المجتمع، ولكن كطريقة لتحقيق طموحات سياسية، أو استخدام خارجي

ويُعرِّف الباحث صلاح سعد الأقلية بأنها «جماعة من الناس تشكل عدديًّا أقلية بالمقارنة مع جماعة أخرى تعيش معها في وطن مشترك تشكل الأغلبية». (٥)

استخدام الأقليات جزء من صراع شامل:

لأسباب ذاتية وموضوعية فإن مساحة كبيرة - كبيرة جدًّا - من تاريخنا الإسلامي شهدت صراعًا طويلاً في الزمان والمكان، الجغرافيا والتاريخ بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ويخطئ البعض حين يتصور أن الحروب الصليبية على الشرق (١٠٩٥: ١٢٩٥م) هي المحطة الوحيدة في هذا الصراع، لقد كانت الحرب الصليبية قبل هذه المحطة، وبعد هذه المحطة، ونقصد هنا بكلمة الصليبية «المسيحية الشمالية» كما عرَّفها الأستاذ محمود محمد شاكر (٦)، وهي مسيحية وثنية تستند إلى التراث اليوناني الروماني أكثر مما تستند إلى المسيحية «المحرفة». ذلك أن القيصر الروماني قسطنطين حين دخل في

المسيحية فإنه أدخلها هي في الوثنية الرومانية؛ لدرجة أن طقوس ترسيم بابا الكاثوليك في روما هي نفس طقوس ترسيم كهنة المعابد الرومانية القديمة.

الحضارة الإسلامية تقوم على التوحيد، العدل، الحرية، اللاعنصرية، التسامح، بينما تقوم الحضارة الغربية «الوثنية ذات القشرة المسيحية» على الوثنية والقهر والظلم والإكراه، والنهب والتعددية، ومن ثَم فإن الصدام الموضوعي كان حتميًا، وهذا الصراع بدأ منذ البعثة المحمدية ذاتها، ففي حياة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان هناك خمس مواقع للصدام مع الدولة الرومانية هي: معركة مؤتة سنة ٨ هـ، وسرية ذات السلاسل سنة ٨ هـ، وغزوة تبوك سنة ٩هـ، وسرية دومة الجندل سنة ٩هـ، ثم بَعْث أسامة سنة ١١ هـ، وهو إدراك مبكر من الرسول صلى الله عليه وسلم لمستقبل الصراع مع الحضارة الغربية، ولم تنقطع الصراعات من يومها وحتى الآن، الصراع في الشام، وشمال إفريقيا، والأندلس، والصراع في البحر المتوسط، ثم الحروب الصليبية، المشهورة، ثم الحروب المستمرة مع الدولة العباسية والسلجوقية، والعثمانية، وفتح القسطنطينية، والصراع العثماني في قلب أوروبا، ثم مرحلة الاستعمار واحتلال بلاد العالم الإسلامي، ثم إقامة إسرائيل، وغزو العراق وأفغانستان..إلخ [٧]، وهكذا فهي حرب صليبية واحدة! [٨]

وهكذا فإن الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية كان صراعًا عسكريًا، وسياسيًا، وثقافيًا، وفي المرحلة المعاصرة، فإن ازدواج المعايير الغربية فيما يخص قضايا العرب والمسلمين واضح جدًا، وكذا عمليات الهجوم على الرموز الإسلامية، ومحاصرة العالم الإسلامي اقتصاديًا وسياسيًا، ومن ثَم استخدام الأقليات في هذا الصراع.

استخدام الأقليات في الصراع ليس جديدًا :

مع الاحتكاك بين الحضارة الإسلامية وأوروبا اكتشف الأوروبيون أن هناك منظومة فكرية وثقافية إسلامية شديدة التماسك، وأن المواجهة الصريحة والمباشرة مع الحضارة الإسلامية سيؤدي إلى هزيمة أوروبية لا شك فيها، ومن ثم فلا بد من اكتشاف وسائل لإضعاف القلعة الإسلامية من داخلها [٩]، وهذه الفكرة راودت لويس الرابع في أثناء أَسْره في المنصورة بعد هزيمة الحملة الفرنجية على مصر، فقرَّر إنشاء جيش الباحثين «المستشرقين» للبحث في وسائل إضعاف القلعة الإسلامية من داخلها فكريًا وثقافيًا، وعن طريق الأقليات الدينية، ثم العرقية فيما بعد، وقد تطورت تلك الوسائل بالطبع فيما بعد، إلا أنها تظل فكرة قديمة جديدة، تقليدية مستحدثة، ويرصد الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا»، كيف أن قادة الحملة الفرنسية على مصر قرروا عند الانسحاب سنة ١٨٠١م اصطحاب عدد من المصريين، ومن ثم أبنائهم وأحفادهم وحقنهم بالثقافة الفرنسية؛ ليكونوا فيما بعد حزب فرنسا في مصر [١٠]، وهو ما فعلته تقريبًا كل الدول الغربية فيما بعد، بل إن نابليون بونابرت نفسه حينما فكر في الحملة الفرنسية اعتمد على اختراقات معلوماتية عن مصر عن طريق الأرمن المقيمين في مصر، وكذا استخدم الدجل في منشوره الذي وزَّعه على المصريين وقتها قبل وصوله إلى الإسكندرية سنة ١٧٩٨م؛ حيث حاول الوقيعة بين المصريين والمماليك [١١]، كما استخدمت الحملة الفرنسية على نطاق واسع أثناء وجودها في مصر المسألة الطائفية في اختراق النسيج المصري، وظهر في هذا الصدد عدد من أسافل القبط على حد تعبير الجبرتي مثل المعلم يعقوب الذي شكَّل وقاد ما يسمى بالفيلق القبطي [١٢]، والذي أدى الأدوار الأكثر سوءًا في المجهود الفرنسي لقمع المقاومة الإسلامية ضد الحملة الفرنسية على مصر مثل تعذيب الثوار واستنطاقهم، أو جمع الضرائب والإتاوات، أو حتى عمليات الإفساد الأخلاقي للنساء والرجال.

ويلتقط الأستاذ محمد جلال كشك نقطة دقيقة وهامة في هذا الصدد قائلاً:

«كان الجبرتي يقسم أهل مصر إلى الأمراء، وأولاد البلد وأولاد العرب أو المشايخ، ومساتير الناس والزعران والحرافيش والعربان، ولكن حكومة الثورة الفرنسية قسمتنا إلى مسلمين ونصارى ويهود، وأصبح الناس في مصر - حسب المنشورات التي تصدر عن الفرنسيين- إما فرنساويًّا وإما مسلمًا أو نصرانيًّا أو يهوديًّا». (١٣)

وعلى نفس النمط، أي استخدام ورقة الأقليات، شهدت الشام اختراقًا أوروبيًّا في هذا الصدد عن طريق إرساليات التنصير التابعة للدول الاستعمارية، وفي الحقيقة فإن التنصير ليس فقط يستهدف تحويل الناس إلى النصرانية، ولكن إقامة جسور مع الأقليات ومحاولة زرع التمرد داخلها؛ لاستخدامها فيما بعد في الصراع السياسي، أي أن التنصير والاستعمار كانا ولا يزالا طرفي مقص يؤدي كل منهما إلى الآخر، فالتنصير يمهد للاستعمار، والاستعمار يفتح الباب أمام التنصير على نطاق واسع، بل إن بعض المفكرين يلخص الاستعمار في كلمات هي جنرال، ومنصِّر «قسيس» وتاجر.

وتقول الدكتورة سوسن إسماعيل: «وجَّه المبشرون الأوروبيون اهتمامهم إلى البنية المسيحية في الشام، فأثاروا الخلافات في طبقاتها وأصل مذاهبها، وإن المنافسة بين البروتستانت وبين المبشرين اليسوعيين ألقت في البلاد فتنًا ومنازعات مذهبية واجتماعية، وقد تبارى المبشرون البروتستانت واليسوعيين في خلق هذه الاضطرابات بين الطوائف المسيحية ذاتها»، وتضيف الدكتورة سوسن إسماعيل «منذ بداية القرن التاسع عشر غدت القنصليات الأجنبية في ولايات الشام أوكارًا للدسائس والفتن وإثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف الدينية، وترويج الشائعات التي كانت تسبب الفتن الطائفية». (١٤)

وتصل الدكتورة سوسن إلى الحقيقة الواضحة في استخدام السياسة الأوروبية للأقليات قائلة: «عمدت السياسة الأوروبية إلى ترسيخ قدمها في المنطقة عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية». (١٥)

ويمكننا الربط بذلك بين ظهور إرساليات التنصير في مكان ما، أو ظهور مشكلة خاصة بالأقليات وبين تطلُّع الدول الأوروبية لنوع من النفوذ الكبير أو الصغير في تلك المنطقة.

بل إن القوى الاستعمارية استخدمت موضوع الأقليات تحديدًا كتبرير للغزو والعدوان والاحتلال.

في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢م وقعت مشاجرة بين مواطن مصري يدعى سيد العجان، وكان يعمل «حمّارًا» -أي يقوم بتأجير حماره للنقل والحمل- وبين مالطي من رعايا إنجلترا، واختلف الرجلان على الأجرة، مما أدى إلى مشاجرة تطورت إلى صدام بين المصريين واليونانيين، وترى كل المصادر التاريخية المحترمة أن تلك الحادثة مدبَّرة بالاتفاق بين الإنجليز والمالطي والأقلية اليونانية في الإسكندرية لإحداث مذبحة لتبرير عملية الغزو؛ خاصة أن السفن الإنجليزية كانت قد وصلت بالفعل إلى ميناء الإسكندرية قبل أيام من ذلك الحادث (١٦)، في نفس الإطار سارت السياسة الإنجليزية في إحداث نوع من المشاكل بين المسلمين والمسيحيين في مصر، واستخدام هذه الورقة في تثبيت وتبرير الاحتلال، ووصل الأمر في عام ١٩١١م إلى فتنة كبيرة، فتم عقد ما سمي بالمؤتمر القبطي الذي طالب بما أسماه بحقوق الأقليات، وكانت أصابع الإنجليز واضحة وراء هذا المخطط، يقول الأستاذ طارق البشري في كتابه المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية: «إن صحيفة الوطن ساهمت في استثارة الشقاق الطائفي في مصر واصطناعه، وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية». (١٧)

وقد كتب بعض المنصفين من الأقباط أنفسهم متهمين الإنجليز بالتدبير والوقوف وراء تلك الحوادث، فسالم سيدهم اتهم أخنوخ فانوس «رئيس هذا المؤتمر القبطي» بالخيانة، وقال: «هذا أحد صنائع

الإنجليـز في مصر والآلـة التي يحركهـا الاحتلال»، وأضاف «أن إنجلترا تسـتخدم الخونة الذين لا ضمير لهم لقتل الروح الوطنية». (١٨)

ويجـب أن نلاحـظ هنـا أن الشـقاق الطائفي الذي افتعله أعـوان الاحتلال الإنجليزي من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده ما بين عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١١م، وهـي الفترة التـي كان الحزب الوطنـي قد وصل إلى حالة من القوة والانتشـار؛ بحيث أصبـح خطرًا على الوجـود الإنجليـزي في مصـر، وأن الإنجليـز لجئوا إلى لعبـة التفرقة الطائفية وبث النعـرات الطائفية عن طريق عملائها كنـوع من إعاقة طريق الحزب الوطني وجعلـه في حالة دفاع، وذلـك لمنعه من الأخذ بزمام المبـادرة وتفجير الثورة الشـاملة على الإنجليز في مصر.

ومـن الغريـب أن هـذا الفكـر الاسـتعماري قـد طـال الولايات المتحـدة مبكرًا، فـي عام ١٩١١ قبل أن تظهر مطامعها ومشـاريعها فـي المنطقة، فالرئيـس الأمريكي فـي ذلـك الوقـت دعـم مطالـب الأقليـة في مصـر، وأيّـد مطالب المؤتمر القبطي، ووصف المسلمين بالتوحش، وقال بضـرورة بقـاء الاحتـلال الإنجليزي لمصـر لحماية الأقليـات لدرجـة أن صحيفة الوطن المصرية لسـان حال الاحتلال ولسـان حال دعاة الطائفية من الأقباط قالـت: إن الرئيـس الأمريكـي هـو مُنْصِـف الأقليـة مـن الأكثرية، وإنـه من الضـروري اسـتعانة الأقباط بالدول الأوروبية». (١٩)

لـم يقتصر السـلوك الإنجليزي علـى مصر في هذا الصـدد، بل طال السـودان أيضًا، ونلاحـظ أن الحالة السـودانية اختلطـت فيهـا المطامـع الاسـتعمارية بالأهـداف الكنسـية بالتداخل من بين أكثـر من دولة أوروبيـة وأمريكية، فالمشـاكل العرقيـة والدينية التي تُثار في السـودان بدءًا من التمرد في الجنوب، والذي اسـتمر إلـى أن تـم توقيـع اتفاقيـة السـلام الأخيرة، والتي هي بدورها اتفاقية هشـة وقابلة للانهيار، وكذا التمـرد فـي كردفان تتضـح فيها الأصابـع الإنجليزية والأمريكية، بل والمنسية من مختلف البلدان.

يقول الأستاذ حسن مكي في كتابه «التبشير المسيحي فـي العاصمـة المثلثـة»: «إن التدخـل فـي الشـئون الداخليـة للـدول يعتبر جزءًا من الدور الاسـتعماري الذي تقوم به المؤسسات التنصيرية؛ حيث تعتبر ذلك جزءًا من عملها لقيام إمبراطورية نصرانية تسيطر على العالـم، ففي جميع الدول التي أقـام بها دعاة التنصير مراكز لهم، أصبح هذا الدور واضحًا، فقد قام مجلس الكنائس بدور بارز في ذلك». (٢٠)

الولايات المتحدة قامت أصلاً من خلال جريمة كاملة هي جريمة إبادة الهنود الحمر، ثم استرقاق السود ثم ممارسة العنف والقهر والعنصرية بطريقة لم يسبق لها مثيل

في الإطار نفسـه تأتي سـلوكيات بلد مثل فرنسـا في المغرب العربي؛ حيـث لعبـت دورًا بـارزًا فـي إثارة وخلـق وزرع ما يسـمى بالمشـكلة الأمازيغيـة، ولا تـزال تلعـب بتلك المشـكلة حتـى الآن مـع دخـول أطـراف أخـرى على الخـط، وكذا الممارسـات المعروفة مـن إنجلترا تجاه المشـكلة الكردية في العراق، بـل وإيران وتركيا منذ وقت مبكر إلى أن قامت الولايات المتحدة بالحلول محل الدول الاستعمارية التقليدية في هذا الصدد». (٢١)

استخدام الأقليات في الصراع في الحقبة الأمريكية:

ورثـت الولايـات المتحـدة النفوذ الاسـتعماري البريطاني والفرنسـي والأوروبـي عمومًا في منطقة الشـرق الأوسـط والعالـم الإسـلامي، وورثت منه تقاليد المدرسـة الاستعمارية في استخدام الأقليات فـي الصـراع، وبديهـي أنهـا طـوَّرت في الوسـائل والأسـاليب وصبغت المسـألة بصبغتهـا الخاصة، والولايـات المتحدة قامت أصـلاً من خلال جريمة كاملة هي جريمـة إبادة الهنود الحمر، ثم اسـترقاق

السود، ثم ممارسة العنف والقهر والعنصرية بطريقة لم يسبق لها مثيل [٢٢]، وتحالفت الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني ودعمته دعمًا شاملاً، وبالطبع لا يمكن أن نضع تواصلاً زمنيًّا محددًا بين المرحلة الأمريكية وما قبلها، فهناك تداخل زماني ومكاني، وهناك استمرارية لدور الكنائس الغربية ومراكز التنصير في العملية الاستعمارية والغربية في المرحلتين الأوروبية والأمريكية.

ففي السودان مثلاً استمر الدعم الكنسي للتمرد في الجنوب، وكذا الدعم الأوروبي بالإضافة إلى الدعم الأمريكي، واستمر الدعم والممارسات التآمرية الفرنسية في موضوع الأمازيغ؛ بالإضافة إلى دخول الولايات المتحدة على الخط، وبديهي أن كل حركات التمرد العرقي، أو حركات الخصوصية الثقافية أو مجرد المطالبة بمطالب مشروعة لرفع الظلم عن الأقليات أمور متداخلة بحيث لا يمكن فصلها عن مستوى السلوك والأفراد والمؤسسات، بل والمفردات المستخدمة، ونلاحظ أيضًا أن الحقبة الأمريكية تميزت بحالة جديدة، وهي أن طلب الدعم الخارجي أصبح موجودًا لدى قطاعات من الأقليات أو بعض هوامشها، مثل أقباط المهجر المصريين مثلاً، ومن ثم فإن الأمر لم يعد قاصرًا على الاختراقات الأمريكية والكنسية لدفع الأقليات إلى التمرد أو المشاكسة، بل أصبح الأمر متبادلاً بين الطرفين، وهذا لا يمنع من وجود قومي داخل الأقليات تتمسك بالثوابت الوطنية، وبعد أن كانت الاختراقات الأجنبية في الأقليات تمس قوًى هامشية داخل تلك الأقليات، اتسعت المسألة بل وأصبحت تلك القوى الهامشية قوًى رئيسة، بل بعضها أصبح هو القيادة داخل تلك الأقليات.

الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد أن سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، وانتهاء هامش المناورة واللعب على المتناقضات الثانوية بين الرأسمالية والشيوعية، أو المنظومة الغربية والمنظومة السوفييتية جعل من الصعب مواجهة المشروع الأمريكي بسهولة، وهذا المشروع يمكن أن نطلق عليه المشروع الأمريكي الصهيوني؛ نظرًا للدور الكبير لتحقيق أهداف صهيونية واضحة داخل هذا المشروع، وهذا المشروع استهدف ضمن ما استهدف القضاء على الحضارة الإسلامية وإعادة احتلال وتمزيق العالم الإسلامي، واعتبار الإسلام هو الخطر الأهم عالميًّا بعد انتهاء الخطر الأحمر، والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الذي شهد نهاية الاتحاد السوفييتي قال يومها: «إن أخطر ثلاث حركات في القرن العشرين هي النازية، والفاشية، والإسلام الأصولي». [٢٣]

إن استخدام الأقليات كان جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية فيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الآن

ويقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «ريتشارد شيفر»: «إن الإسلام يمثل تهديدًا كبيرًا للاستقرار العالمي». [٢٤]

والكاتب الأمريكي بيتر رومان كتب في مجلة «ذا ناشونال ريفيو» يقول: «نحن لا نظلم الإسلام عندما نعتبره عدونا الجديد الذي يحل محل الشيوعية». [٢٥]

وبصعود ما يسمى بالخطر الإسلامي أصبح من الطبيعي محاولة اختراق أمريكية للإسلام والمجتمع الإسلامي من داخله، أو على الأصح تكثيف ذلك؛ لأن هذا الأمر كان موجودًا بالفعل، ومن ثم استخدام الأقليات في تلك المسألة، الأقليات الدينية كالأقباط في مصر، والأقليات المذهبية كالشيعة في العراق، وكالأمازيغ في المغرب، بل والنوبة في مصر، ومشاكل الأعراق في السودان وغيرها مما لا يمكن حصره، وقد يرى البعض أن ذلك ارتبط بحادث «سبتمبر ٢٠٠١»، ولكن الحقيقة أن الأمر ارتبط بسقوط الاتحاد السوفييتي، وشهدت الأعوام التي تلت تفكك المنظومة الاشتراكية في تسعينيات القرن الماضي جهدًا أمريكيًّا دؤوبًا في هذا الصدد،

مـن ناحية رصد الأموال، واختـراق المنظمات التابعة لتلـك الأقليـات، وتمويـل المراكـز الثقافية لنشـر ما يسـمى بالثقافات البائدة كلغة الأمازيـغ، ولغة النوبة، ووضع قواميـس ومعاهد ودورات ومناهج تدريسـية فـي هذا الصـدد، وكذا اختراق التشـكيلات الشـيعية والكرديـة وغيرها، بل ووصل الأمـر إلى حد اختراق بعض المراكز الإسلامية السنية؛ بهدف خلق ما يسمى بالإسـلام الليبرالـي، وفـي الحقيقية فـإن النجاحات الأمريكيـة في هـذا الصدد كانت في موضوع الشـيعة العراقيين، والأقباط في مصر وخاصة أقباط المهجر.

وهكـذا فـإن اسـتخدام الأقليـات كان جـزءًا لا يتجـزأ من الاسـتراتيجية الأمريكيـة فيما بعـد انهيار الاتحـاد السـوفييتي وحتـى الآن، وإذا قرأنـا تقاريـر مراكـز الأبحاث التي تُصدرهـا المراكز الأمريكية في هـذا الصدد وجدنا موضـوع الديمقراطيـة المزعومة وتحريك الأقليات، ودعم مشاركة المرأة هي السمات البارزة في هذا الصدد، وبالطبع بطريقة جزئية ومنحرفة وليست نزيهة، والاسـتراتيجيات التابعة للمؤسسات عن مشـروع الشـرق الأوسـط الجديد أو الواسع، أو الممتد أو الكبير، أو غيرها من أسـماء نفس المشروع كلهـا تنمـو نفـس النمـو، وهي مشـروعات رسـمية نُسـبت إبان صدورها إلى وزراء خارجيـة أمريكيين، مثل وزير الخارجية السـابق كولين بـاول، أو الحالي كوندليـزا ريـس، أو الرئيس الأمريكي نفسـه، وحتى وثائـق المحافظين الجدد والمعروفة والمنشـورة منذ عـام ١٩٩٧م، وحتـى الآن والتـي رصدهـا عدد من الكتاب الأمريكييـن «نورمان بورهوردز» في صحيفة كومنتري، والكاتب «ديفر بيـت» في النيويورك تايمز «وصاحـب كتابـي الحـرب على العـراق، والصمت أكبـر جريمة»، فإن اسـتخدام الأقليات محور هام من محاور مشـروع هؤلاء المحافظين الجـدد، والوثيقة المنشـورة عـام ٢٠٠٠م والمنسـوبة إلـى رموز تلك الجماعة مثل ديك تشـيني، والبوت ابرامز، وريتشارد بيـرل، وغيرهـم، والتي تتحـدث عـن الإمبراطورية الأمريكيـة والقرن الأمريكي وضعت شـرطًا لتحقيق ذلك وهو إعـادة صياغة الإسـلام، وتحطيم الأكثرية السنية، ودعم الأقليات.(٢٦)

وفي يونيو ٢٠٠٦ نشـرت مجلة القوات المسـلحة الأمريكيـة تقريرًا كتبـه «رالف بيتـرز»، وهو كولونيل سـابق فـي الجيـش الأمريكـي خـدم فـي شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية، تحـدث فيـه عن تقسـيم الشرق الأوسط من جديد، وإقامة دولة مركزية تقتطع أجـزاءً مـن العراق وإيـران وتركيـا وسـوريا، ودولة شـيعية في جنوب العراق وإيـران ومناطق أخرى من السـعودية والإمـارات والكويت والبحريـن، ودولة مارونيـة درزية في جبل لبنان، وزيادة مسـاحة الأردن على حساب السـعودية، أي المحصلة تفكيك الدول الكبيرة مثل تركيا وإيران والسعودية، ثم يأتي بعد ذلك الـدور على مصر ليتـم تفكيكها مع تفكيك السـودان والمغرب ...إلخ». (٢٧)

وهـذا التصور يتفق مع التصور الإسـرائيلي، حيث قال الصحفـي الإسـرائيلي حابي بازور فـي صحيفة يديعوت احرنوت: «إن المنطقة بوضعها الحالي خطر علـى «إسـرائيل»، ولابد من خريطة جديـدة للمنطقة بتقسيم العراق وإيران». (٢٨)

بالنسـبة للعراق التـي تعرضت لاحتـلال منذ عام ٢٠٠٣؛ فإنـه من المعـروف حضاريًّـا وتاريخيًّا «أن موقـع العـراق الجيويولوثيكـي، حتـى بعـد ولادة الدولـة الحديثـة ورسـم حدودها الدوليـة، ربط بين مصيـره ومصيـر الجـوار العربـي والإسـلامي، وأن انقسـام العراق وانحطاطه مؤشر على انقسام المنطقة وانحطاطها، واسـتقرار العراق ورخاؤه مؤشـر على استقرار المنطقة ورخائها». (٢٩)

«وأن سـنة العـراق هـم الرابط الأساسـي في ذلك البلد؛ لأنهم سـنة مـع أكراد، وعرب مع شـيعة، وهم لا ينظرون إلى أنفسـهم كطائفـة، بل كحاضنة عريضة للإسـلام، ولم يظهر دسـتور طائفـي إلا عندما داهم الخطر والاعتداء». (٣٠)

ولـم يعـرف العـراق منذ تأسـيس الدولـة الحرب الأهلية -رغم التنوع العرقي والديني والمذهبي الذي يتميز به- إلا بعد الاحتلال الأمريكي والتواطؤ الشيعي الأمريكي، وقـد اعتمد الأمريكان بصورة واضحة في احتلالهـم للعراق على اسـتخدام الأقليات، وخاصة الكردية والشـيعية، ولا يعـد التنوع العرقـي والديني والمذهبـي فـي العـراق الحديـث حالـة خاصة ولا اسـتثناء؛ لا بالمقاييـس الإسـلامية التـي حلت تلك المشـكلة أصلاً بالنظر إلى رحابة الإسلام وتسامحه، وإمكانيـة أن يتحول التنوع إلـى مصدر قوة، ولا حتى بالمقاييس الأوروبية، فمعظم الدول الأوروبية فيها هذا التنوع، بريطانيـا مثلاً فيها الأسـكتلنديون، والإنجليز، والويلزيون والأيرلنديون، وفيها بروتستانت وكاثوليك، وكذا مسلمون بعد الهجرة، ومن ثم فإن الحرب الأهلية -أو ما شبه الحرب الأهلية- أو الصدام السني الشيعي، أو التطهيـر العرقي الشـيعي للسـنة، ليس لـه ما يبرره ويسـمح به إلا الاحتلال والتواطؤ الشيعي الأمريكي، وحتى العراق كدولة ظهر إلى الوجود نتيجة تقسيمات أوروبيـة أصـلاً، ولم يُستشـر أهـل العـراق في ذلك طبعًا، وهـذا لا يمنع بالطبع من الإشـارة إلى ضرورة تحقيـق العدل وعـدم الهيمنة، والسـماح بالتعبير عن الخصوصيـات الثقافيـة، والإشـارة أيضًا إلـى أن ما تـم من أمـور في هـذا الإطار، لم تكن سياسـة سـنية فـي إطار حكم صدام حسـين ولكنـه كان مجرد نظام اصطدم بكل من يعارضه، سنة وشيعة وأكرادًا، وليس باعتبارهم سنة وشـيعة وأكرادًا، بل باعتبارهم معادين للنظام، أو اتهامه لهم بالعمالة لدول إقليمية أو دولية، ومن ثم فإن تصوير نظام الرئيس صدام حسين على أنه نظام حكم «عربي - سني» اضطهد الشيعة والأكراد هو تصوير مخادع وغير صحيح، بل إن من الضروري أن نقرر أن نظام البعث نشأ نشأة علمانية أولاً، واستخدم العنـف ليس في مناطـق الأكراد والشـيعة، ولكن في منطقة الرمادي السـنية مثلاً عندما استشعر تمردها في منتصف التسعينيات.

ويجب أيضًا أن نشـير إلى أن عروبة العراق بدأت بالوجـود العربي قبل الإسـلام في حـوض الفرات، وتأكـدت بهجرة العرب المسـلمين إبان الصدام مع الفرس، وبعد تأسـيس الدولة الإسـلامية على مدى زمني طويل، واستطاع الإسلام أن يصهر داخل العراق مختلـف الأعراق، وتـم اعتبار ذلك نوعًـا من القوة وليس العكـس، ولكن عندما ظهرت فكـرة القومية الحديثـة، وهـي فكـرة أوروبية أساسًـا، نقلهـا أتباع الاتحاد والترقي التركي، ومارسها القوميون الأتراك ضد فكرة الجامعة الإسـلامية، وظهرت حركة قومية عربية نزعت نزعـة علمانية فيما بعد وعادت بدورها فكرة الجامعة الإسلامية، فلا نستطيع أن ندين ظهور نزعـة قومية كردية معادية للعرب مثـلاً، إلا إذا وقفنا موقف الإدانة من كل تلك الحـركات القومية، ومن ثـم فإن الفكـرة القومية هي في بدايتهـا فكرة خاطئة لا يمكن بها تبرير الاسـتمرار في حكم الأكراد مثلاً، فالأكراد وغير الأكراد قبلوا الحكم الإسـلامي عربيًّا أو تركيًّـا أو حتى كرديًّا، ويرحبـون بالتقريب إذا كان في إطار إسـلامي، وظهر منهم زعمـاء أمثال صلاح الديـن، وكـذا وقياسًـا عليـه الأمازيـغ والنوبـة، بل وحتى غير المسـلمين مثل الأقبـاط والنصارى بكل طوائفهم قبلوا الحضارة الإسـلامية كثقافة وكوطن، المهـم فـي الأمـر أن المسـألة الكردية لـم تظهر إلا بعـد الحـرب العالمية الثانيـة بصورتهـا الانفصالية والعرقيـة... وعانـت ما عانـت من اضطهـاد عرقي علماني، ولكنها سارت في الشوط إلى حافة الخيانة؛ حيث ارتبطت بمشـروعات اسـتعمارية بريطانية ثم أمريكية، بل وأحيانًا مدت الجسـور مع «إسـرائيل»، وهـذا أمـر مرفوض وطنيًّـا وحضاريًّا قبـل أن يكون مرفوضًا إسلاميًّا.

اسـتخدمت الولايـات المتحـدة الورقـة الكرديـة خاصـة بعد عام ١٩٩١، وحققت للأكراد منطقة آمنة، ومنعـت العراقيين في عهد صدام من اجتثاث الحركة الكردية، والأمر نفسـه بصورة أقل بالنسبة للشيعة منذ

عـام ١٩٩١، ولكـن الشـيعة أنفسـهم فـي التيـار الرئيس لهـم، ذهبوا إلى الأمريـكان وتحالفوا معهم، وساعدوهم في احتلال العراق، خاصة حزب الدعوة بقيـادة آل حكيم، ثم لحق مقتضى الصدر بالمشـروع الأمريكـي بعـد الاحتـلال، وإذا كان الأمريكيون قد اعتمدوا هنا على الشـيعة؛ فإن الشـيعة أيضًا اعتمدوا على الأمريكان، والشـيعة العراقيـون تحديدًا يريدون تحقيـق الحلـم الصفـوي، أو المشـروع الشـيعي بالتعـاون مع إيـران طبعًـا، وهكـذا نحن أمـام ثلاثة مشاريع: المشـروع الأمريكي، والمشـروع الشيعي، والمشـروع الإيراني، وقد يبدو للوهلة الأولى انطباق بيـن المشـروعين الإيراني والشـيعي، ولكن الحقيقة أنهما مشـروعان متميزان، حتى لـو كان هناك تداخل كبير بينهما.

المشروع الإيراني يقوم على تحقيق دولة إقليمية عظمى هي إيران، تعتمد على دخـل سـنوي يصل إلـى ٥٠٠ مليـار دولار، وإمكانيات بشـرية ٧٥ مليون نسمة، وقدرات علمية،..إلخ، وقد مَثَّل ذلك المشروعَ الإصلاحيون الإيرانيـون، ووصـل الأمر بهؤلاء بإمكانيـة التضحية بدعم حزب الله، وحماس والجهاد في مقابل تحقيق المشـروع الإيراني إلا أن هذا المشـروع تقلص كثيرًا بعد هزيمة الإصلاحيين.

أما المشـروع الشـيعي فإن لإيـران دورًا كبيـرًا فيه، ويقـوم هذا المشـروع علـى إقامة دولة شـيعية، على غـرار الدولة الصفوية، وتضم إيـران والعراق وأجزاء مـن الخليـج العربي وغيرهـا، وقـد اتضحت ملامح هذا المشـروع بعـد التعـاون الأمريكـي الإيراني في أفغانسـتان، ومسـاعدة إيـران للجيـش الأمريكي في احتـلال أفغانسـتان، وإسـقاط حكومة طالبـان التي كانت تنظر لها إيران على أنها أصولية سـنية، وكذلك فـي التواطؤ الإيراني فـي احتلال العـراق، حيث قام شـيعة العـراق بـدور ملحـوظ فـي مسـاعدة، وربما توريـط الولايـات المتحدة فـي غزو العـراق، أحمد شـلبي نموذجًا، وهـو عميل إيرانـي أمريكي مزدوج، وكذا تورط الأحزاب الشـيعية الرئيسـية في المشروع السياسـي الأمريكـي في العـراق، ثم قيـام الحكومة العراقية الشـيعية أساسًـا بعمليـات تطهير عرقي ضد السـنة، بل وتصدير الضغط لحساب بعض الزعامات الشـيعية، واتفـاق تلك المـوارد على نشـر المذهب الشيعي، والتمهيد للمشروع الشيعي.

خطورة المشروع الشيعي ليس في أنه يمثل خطرًا على السـنة، بل على الأمة كلهـا، فالغالبية العظمى للمسـلمين سنة، والسنة العرب في العراق أكثر من الشـيعة ناهيك عن الأكـراد والسـنة [٣١]، وهؤلاء السـنة لـن يصبحـوا شـيعة؛ لأن المذهب السـني أكثـر عقلانيـة وصحـة بمـا لا يقـاس بخرافات المذهب الاثنا عشـري، والخيانـات التاريخية للشـيعة تمنع النخب الإسلامية مـن إمكانيـة هضـم المذهـب الشـيعي بسـهولة، ومن ثم فإن الخطـر من المشـروع الشـيعي يكمـن في أنه سـيكون فتنـة أولاً، وقائمًا على قمع السـنة ثانيًا، وهو لن يحقق الوحدة الإسلامية ثالثًا، ولن يتـم إلا برضـا الأمريـكان وبالتفاهـم معهم، وهـذا معناه تخلي إيـران عن دعم حـزب الله ذاته وهو شـيعي، أو تغير في اسـتراتيجية هذا الحزب، وهذا سـيكون لحساب أمريكا و«إسرائيل» أي ضد مصالـح الأمة، وكذا التخلي عـن حماس والجهاد وحركات المقاومة الفلسطينية، ثم إن هذا المشروع الشـيعي لن يستمر إلا بالتعاون مع الغرب، ومن ثم فهو سـيعيد الغـرب وأمريكا إلى المنطقـة؛ بعد أن نجحت المقاومة الإسـلامية السـنية في العراق في إخراجهم، ولكن بعد أن تكون المنطقة قد تحولت إلى مسـتنقع للفتنة. المشـروع الشـيعي إذن خطر على مستقبل الأمة.

إن الغرب يساعد الكرد على التمرد لإيجاد قوة ضغط في الخليج ليس إلا (الجنرال والمفكر والمحلل البريطاني جون هاكيت)

وفي الحقيقة فإن الإنسان قد يتوقع أن تنسحب أمريكا من العراق بعد خسائرها الفادحة بفضل المقاومة العراقية السنية، على أن تسلمها إلى الصفويين الجدد، فيحولوها إلى مستنقع للفتنة ويوقعوا الأمة كلها في هذا المستنقع، ثم يعودوا بعد ذلك من الشباك بعد أن خرجوا من الباب. (٣٢)

وفي الحقيقة فإن هناك أفكارًا وفتاوى شيعية تثير الخوف في هذا الصدد فالعالم الشيعي المعروف، ابن طاووس يرى المساواة بين الدولة الإسلامية السنية وغير الإسلامية، وقد قبل ابن طاووس نقابة الطالبين في بغداد عندما عرضها عليه هولاكو ٦٦١ هـ - ١٢٦٣ م، وتم التأكيد على هذا النزاع في أعمال الحسن بن يوسف المطهر المعروف بالعلّامة الحلي (٦٤٨هـ: ١٢٥٠ م - ٧٢٧ هـ: ١٣٢٦ م). (٣٣)

ولعل تصرفات الحكيم والجعفري وغيرهما استندت إلى أمثال هذه الفتوى، ومما يدعو للقلق أن التاريخ الصفوي مُفْعَم بمصادرة الأوقاف الإسلامية السنية، والاستيلاء على المساجد والمدارس السنية، وتهجير العلماء السنة، وتهديدهم ودفعهم للهجرة أو حتى قتلهم، وإعلان سبّ الصحابة في خطب الجمعة بالمساجد. (٣٤)

وكما استخدم الأمريكان الأقلية الشيعية كأقلية طائفية، فإنهم أيضًا استخدموا من قبلهم الأكراد كأقلية عرقية، وبديهي أن الأمريكان ورثوا استخدام الأكراد عن الإنجليز، ولكن الخبرة التاريخية الكردية الأمريكية تقول: إن الأمريكان يستخدمون الأكراد كورقة، ولكنها ورقة شائعة، ويمكن أن يتخلوا عنهم في أي لحظة، فبعد علاقات قوية وصلت إلى حد إقامة جسور مع «إسرائيل» والموساد قامت بها عناصر كردية، فإن الجميع تخلوا عن الأكراد عام ١٩٧٧ بتوقيع الاتفاقية بين الشاه والحكومة العراقية، وفي إبّان الغزو الأمريكي للعراق الذي حظي بدعم كردي كامل فإن الإدارة الأمريكية -وخوفًا من تداعيات تركية وإيرانية- لم تعط الأكراد الحق في الانفصال، ووقفت عند حد الفيدرالية، ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي من الموضوع الكردي بكلمات سير جون هاكيت الجنرال والمفكر والمحلل البريطاني: «إن الغرب يساعد الكرد على التمرد لإيجاد قوة ضغط في الخليج ليس إلا». (٣٥)

ويحكي هنري قائلاً: «إننا سوف نتخلى عن الكرد، لكي يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين الذين يرفضون الدخول في تفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل». (٣٦)

ويلخص الدكتور حامد محمود عيسى في كتابه القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي المسألة بقوله: «إنه لا شاه إيران ولا رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كان يرغب في انتصار الكرد، بل كان يرغب في استمرار الثورة الكردية متأججة بالقدر الذي يسمح باستخدامها في المعادلات الإقليمية». (٣٧)

وفي تقرير للجنة شكَّلها الكونجرس عام ١٩٧٥، والمعروفة بلجنة pike : «لقد كانت سياستنا غير أخلاقية تجاه الكرد، فلا نحن ساعدنهم، ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرَّضناهم ثم تخلينا عنهم» .(٣٨)

وقد وصف المحلل الأمريكي وليم سافير تدخل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ومسئوليته في تدمير الكرد في كتابه «الأكراد والضمير» بأن الولايات المتحدة وإيران كانتا تحتاجان إلى الكرد لمقاومة المد السوفييتي، ومن ثم كانا يمدون الكرد بالأسلحة، ويقدمان للكرد التمويل؛ لاستقلال ثقافتهم، وعندما حلت المشكلة توقف الدعم والتمويل توقفًا تامًّا، وكانت خطة ناجحة لكل منهما بعكس الكرد، وختم وليم سافير مقاله بقوله: «هذه هي المدنية المنهارة، شعب يُباد والولايات المتحدة باعتبارها مسئولة جزئيًّا عن هذه الحالة، لم ترفع أي صوت للاحتجاج». (٣٩)

وهكذا فإن استخدام الولايات المتحدة، ومن قبلها

الدول الأوروبية لموضوع الأقليات لم يكن -ولن يكون- إلا نوعًا من استخدامها كورقة في المعادلات الدولية والإقليمية، ثم تركها تدفع الثمن، وتواجه مصيرها المشئوم، وتتعرض حتى للإبادة، وهي خبرة يجب على الأقليات أن تدركها فتمنع قيادتها من العمالة للخارج، أو تقديم طلبات طائفية أو عرقية أو مذهبية على حساب الأوطان، أو لعب دور هدّام في المجال الثقافي مثلاً.

الأقليات ودور هدّام:

استخدمت القوى الخارجية الأقليات في عملية غزو الأوطان، وهذا دور هدّام ظهر في الغزو الأمريكي للعراق، وكذا في الغزو الأمريكي لأفغانستان؛ حيث تم استخدام ما يسمى بالتحالف الشمالي، وهو مكون من الأقليات غير البشتونية عرقية ومذهبية، مثل الأوزبك «عرقية» والإسماعيلية «مذهبية» وغيرها، وكذلك استخدمت القوى الخارجية الأقليات في تثبيت الاحتلال والتعاون معه وتنفيذ أجندته، وهذا دور هدّام آخر، ولكن الأمر لم يقتصر على عملية الغزو والاحتلال، بل يمكن استخدام الأقليات كورقة للضغط على الحكومات، كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة لورقة الأقباط في مصر، أو لإضعاف المناعة الداخلية للمجتمعات، أو حتى للشوشرة على المشروع الإسلامي والثقافة الوطنية، أو لتحقيق مهام أخرى كلها تدخل في هذا الدور الهدّام، والأمثلة في هذا الصدد واضحة جدًّا، فاليهودي المصري هنري كورييل تم استخدامه لجر الحركة الشيوعية في مصر إلى عدم معارضة المشروع الصهيوني، بل إن حركة هدّامة مثل الشيوعية نشأت في بلد مثل مصر على يد اليهود مثل جوزييف روزنتال سنة ١٩١٨م، ثم هنري كورييل وهليل شوارتز في الأربعينيات، وقد ظهرت علاقات هنري كورييل بالصهيونية فيما بعد؛ الأمر الذي رصده عدد كبير من الباحثين مثل الدكتور رؤوف عباس في كتابه أوراق هنري كورييل (٤٠)، والمستشار طارق البشري في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢م.

وفي الحقيقة فإن دور اليهود في إنشاء الأحزاب الشيوعية العربية أصبح دورًا معروفًا في مصر وسوريا وفلسطين وغيرهم، بل وكذا جرّ تلك الحركات إلى نوع من التصهين. (٤١)

في إطار الدور الهدّام للأقليات، يمكن أن نرصد أيضًا وجود كبير من غير المسلمين في الأحزاب الشيوعية واليسارية في المنطقة، وكذا في الدعوة التي يتبناها عدد من المثقفين المنتمين للأقليات في مناهضة اللغة العربية أو الثقافة الإسلامية، ويظهر ذلك واضحًا في أمثال الأمازيغي صلاح الدين محسن الذي يدعو إلى نبذ الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وإحياء الرموز الوثنية، ليس في المغرب العربي وحده بل في مصر والعراق والشام (٤٢)، وأمثال سلامة موسى، ولويس عوض، وغالي شكري الذين تحمسوا للكتابة بأحرف لاتينية بدلاً من الحروف العربية، ودعوا إلى استخدام اللهجات العامية، ومارسوا الحرب بلا هوادة على اللغة العربية، وقد كرروا في هذا الصدد مفاهيم وآراء كل من: ولهلم المبشر، وسبينا المبشر، وويلكلكس المبشر، ودنلوب المستشار الإنجليزي، وولمور القاضي الألماني في المحاكم المختلطة، ويصف الأستاذ محمود محمد شاكر ذلك بقوله: «إن تحطيم اللغة العربية هدف استعماري ثابت قديم جديد، يستهدف بلبلة العقل العربي، وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب، وهي اللغة العربية». (٤٣)

إن المنطقة بوضعها الحالي خطر على «إسرائيل»، ولابد من خريطة جديدة للمنطقة بتقسيم العراق وإيران (الصحفي الإسرائيلي حابي بازور)

«ولويس عوض وأحزابه لم يتركوا شيئًا إيجابيًّا

في تراثنا وثقافتنا وآدابنا لم يشوشروا عليها، وكذا تشويه سمعة كل من قاوم الاستعمار، بل واعتبار هذا الاستعمار تنويرًا وتقدمًا وحضارة، ومقاومته جهل وتخلف وإرهاب». (٤٤)

بل ووصل الأمر ببعضهم إلى مهاجمة فكرة الألوهية ذاتها، مثل سلامة موسى، وتتحرك أبواق هؤلاء عادة كلما تم الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وللأسف فإن قيادات كنسية مصرية شاركت في الصيام احتجاجًا على الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور في مصر؛ التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ووصل الأمر إلى حد أن مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي، وممثلي الشعب القبطي في مؤتمر الإسكندرية المنعقد في بطريركية الطائفة الأرثوذكسية المصرية خصوصًا، والنصرانية عمومًا، كبير وواسع، ولكن لا يمنع أن نقول: إنه لا زال هناك قطاع عريض من النصارى عمومًا والأرثوذكس خصوصًا متمسك بالثوابت الوطنية، ولكن الخطورة هي أن قيادة الكنيسة انحازت إلى النمط الأول للأسف، وتلعب دورًا سياسيًّا هدّامًا يخالف المصالح المصرية والعربية، بل ويخالف تقاليد الكنيسة الأرثوذكسية ذاتها.

ويمكن أن نرصد هنا محاولات نشر الأسماء الفرعونية داخل الأقباط، وبعث ما يسمى باللغة القبطية، بل والدعوة إلى حذف آيات وأحاديث وخطب من المناهج والمدارس والمساجد بدعوى أنها تهاجم النصارى، وكذا الادعاء بأن النصارى في مصر يزيدون على ١٠ مليون نسمة، مع أن كل

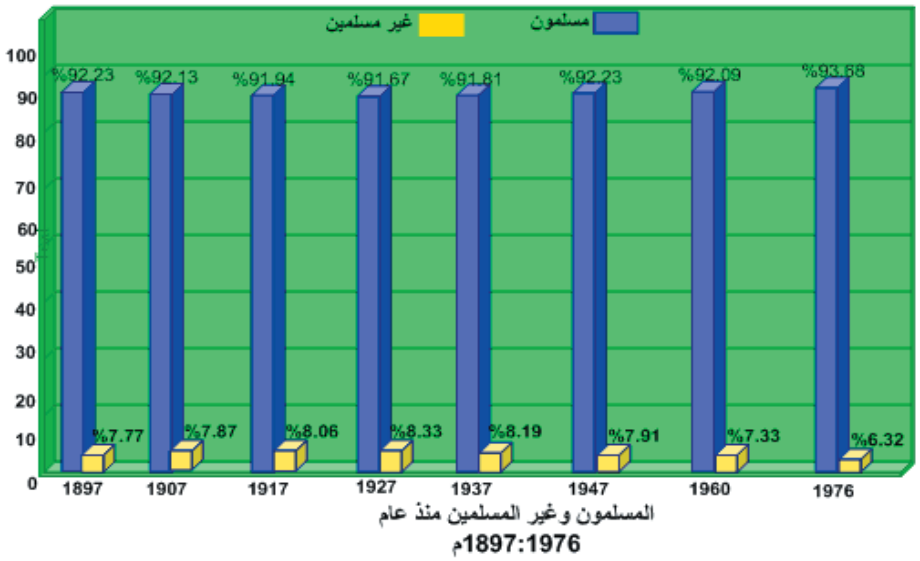

الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات في مصر، بقلم / مؤرخ مصري. (الدكتور محمد مورو)

الأقباط الأرثوذكس بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ قد تطرق لذلك (٤٥)، وبديهي أن الاحتجاج على تطبيق الشريعة، واعتبار ذلك مطلبًا قبطيًّا هو نوع من الدور المشبوه لتفكيك المجتمع والضغط على الحكومة؛ خدمة لأعداء الوطن.

الدور الهدّام الذي تلعبه قطاعات انعزالية داخل الإحصاءات تقف على حدود الـ٦٪ أي حوالي أربعة ملايين، بما فيها الإحصاءات التي أجريت أيام الاحتلال الإنجليزي لمصر، وبديهي أن نسبتهم تقل ولا تزيد بسبب تأخر الزواج، وتقييد تعدد الزوجات والطلاق وغيرها. (٤٦)

أخطر ما في المسألة أن الكنيسة المصرية، والتي

استمرت متمسكة بتقاليدها الكنسية في رفض الدخول في تحالفات مع الكنائس الأوروبية، أو الانخراط فيما يسمى بمجلس الكنائس العالمي انخرطت في ذلك المجلس المشبوه.

مجلس الكنائس العالمي هذا هو المؤسسة الأهم في إطار المشروع الأمريكي لاستخدام الأقليات النصرانية في اختراق المجتمعات، وهو مجلس معروف بارتباطاته بالمخابرات الأمريكية، والهدف منه زرع الخلافات الطائفية لاتخاذها ذريعة للتدخل ولمد النفوذ الأمريكي، يقول محمد حسين هيكل في كتابه خريف الغضب: «إن مجلس الكنائس العالمي يعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة في استخدام ورقة الأقليات المسيحية، وإن التحقيقات التي أُجريت في الكونجرس أثبتت أن مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». (٤٧)

ويضيف هيكل «وفوق منصة الرئاسة يوم افتتاح هذا المجلس، كان يجلس وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس شقيق الرئيس المعين لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية آلان دالاس إلى جانب رئيس مجلس الكنائس العالمي، وكان مما قاله دالاس: أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أن نبشر بالحضارة الغربية». (٤٨)

ويقول الكاتب المصري القبطي المعروف د. وليم سليمان قلادة في كتابه «الكنسية المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية»: «إن دعوة مجلس الكنائس العالمي تتجه في صراحة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس داخل البلاد المستقلة حديثًا في سياسيات بلادها، والتنسيق مع الغرب في السياسة الدولية، والدعوة إلى إجراء صلح بين العرب وإسرائيل». (٤٩)

ويقول الأستاذ عبد اللطيف المناوي في كتابه «الأقباط: الكنيسة أم الوطن»: «ما الذي تغير في موقف الكنيسة المصرية حتى تنخرط في مجلس الكنائس العالمي، وحتى تدفع ببطريرك أقباط مصر إلى سُدة رئاسته»، ويجيب الأستاذ المناوي على ذلك بقوله: «أهم متغير فيما نرى هو الطرف الثالث في المعادلة المتمثل في الأنبا شنودة شخصيًّا الذي تولى منصبه عام ١٩٧١م». (٥٠)

وتختلف مطالب الأقباط الأرثوذكس في مصر على حسب الجهة القبطية التي تطالب بها، فعلى حين يصل الأمر بما يسمى بالجماعات القبطية في المهجر ذات الصلة المشبوهة بالدوائر الأمريكية والإسرائيلية إلى حد المطالبة بطرد المستعمر العربي المسلم من مصر على غرار الأندلس والفلبين، على حد قول بيانات هؤلاء، وكذا الاستعانة بالقوة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق ذلك، بل ومطالبة الأرثوذكس في كل مصر وخارجها إلى توجيه جهودهم إلى تحرير مصر من الإسلام ورفع راية المسيحية في كل بقعة من أرض مصر (٥١)، فإن المطالب الرسمية القبطية الأرثوذكسية تقل عن ذلك كثيرًا، فهي تقتصر على المطالبة بزيادة عدد الكنائس، والمساواة في الوظائف السياسية، وتخصيص نسبة مع نسبتهم المزعومة التي تقدرها الكنيسة بـ١٥٪، وهي نسبة كاذبة طبعًا، وكذلك عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وتغيير المناهج التعليمية، وإلغاء جامعة الأزهر أو السماح للمسيحيين بدخولها وغيرها من المطالب». (٥٢)

الاحتجاج على تطبيق الشريعة، واعتبار ذلك مطلبًا قبطيًّا هو نوع من الدور المشبوه لتفكيك المجتمع والضغط على الحكومة خدمة لأعداء الوطن

وللإنصاف فإن هذا السلوك من أقباط المهجر، أو من قيادات الكنيسة لا يزال يجد من يعترض عليه من عقلاء الأرثوذكس الذين يؤكدون على الانتماء العربي لمصر، وأن الأقباط الأرثوذكس هم جزء من النسيج المصري العربي، وأنهم ينتمون إلى

الثقافة والحضارة العربية الإسلامية، وأنهم يرون أن سلوكيات البابا شنودة تقود الكنيسة والمسيحية في مصر إلى كارثة، فلن ينفع المسيحيين في مصر إلا الصلة الطيبة بإخوانهم المسلمين، وأن استخدام الورقة الخارجية، والاستقواء بالأمريكان هو سلوك غير أخلاقي وغير مضمون العواقب أيضًا.

سياسات لمنع التحركات السلبية للأقليات:

إذا بدأنا بالاعتراف بحقيقة أن الأقليات جزء من المجتمعات التي تعيش فيها، وأن اختلاف الناس سنة من سنن الله تعالى، وأن التعارف بين الشعوب والقبائل هو توجيه إلهي وليس الصراع بلا مبرر، وإذا اعتبرنا أن من حق الناس أن تعبر عن خصوصياتها الثقافية واللغوية، بل والعرقية بما لا يتعارض مع أمن المجتمع، ولا قِيَمه وتقاليده، وفي إطار المرجعية العليا للمجتمع، ليس بمعنى التطابق معها، ولكن بمعنى عدم ضرب الأسس التي تقوم عليها، فإن ذلك وغيره يحل الكثير من المشكلات في المجتمع الإسلامي المعاصر، هناك بالطبع مشاكل عرقية، ودينية ومذهبية، بل وثقافية أيضًا.

وينبغي هنا أن ندرك مجموعة من الحقائق التالية:

– أن المجتمع الإسلامي طالما كانت مرجعيته العليا هي الإسلام، وأن الشريعة مطبقة فيه، فإن مشكلة الأقليات العرقية والجنسية لم يكن له أي وجود يُذكر؛ لأن الإسلام لا يفرق بين المسلمين على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو حتى اللغة، وكذلك لا يظلم غير المسلمين على أي أساس ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (٥٣)، أي أن العدل حتى مع من تكرههم.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا أن عددًا كبيرًا من العرقيات والجنسيات والشعوب والقبائل ساهمت في البناء الحضاري الإسلامي، ونبغ أشخاص كقواد عسكريين، وعلماء دين ودنيا من الأقليات، وأن فترات الظلم التي حاقت بالمجتمعات الإسلامية كانت تطال المجتمع كله، وليس أقلية معينة عرقية أو دينية.

– أن نشأة المشاكل المرتبطة بالأقليات العرقية كالأكراد والأمازيغ والنوبة كانت مرتبطة بسقوط الخلافة الإسلامية أو ضعفها الشديد، أو كرد فعل على ظهور القوميات العرقية التركية أو العربية، مع الأخذ في الاعتبار هنا أن التعريب والعروبة في إطار إسلامي أمر لم يكن يثير حساسية أي أقلية، بل حتى لم يكن يثير حساسية دولة الخلافة العثمانية ذاتها، رغم أنها لم تكن عربية؛ لأن هذا الأمر اعتبر نوعًا من الدعوة إلى الإسلام والثقافة الإسلامية، أما عندما تحولت فكرة القومية العربية إلى فكرة شوفينية، وأصبحت ذات طابع علماني؛ فإنها جرَّت مشاكل لا حصر لها، ومن البديهي أن الكردي أو الأمازيغي لا يجد حساسية في الانتماء الإسلامي، بل من هذه العرقيات من حمل لواء الجهاد في سبيل الله والمقاومة في سبيل الإسلام، الأمازيغ كانوا ولا يزالون من أهم مقاتلي الإسلام الأشداء، وكذا الكرد الذين منهم صلاح الدين الأيوبي، وحتى في حركات المقاومة الحديثة ضد الاستعمار كانت قيادات المقاومة من الأمازيغ طالما كان مشروع المقاومة إسلاميًّا، أما حين تكون العروبة علمانية والقومية العربية شوفينية؛ فإن العكس يحدث على طول الخط، أكثر من هذا أن عددًا من المنتمين إلى الأقليات العرقية في الوطن العربي رفعت شعار التعريب في مواجهة التتريك الذي قاده رجال الاتحاد والترقي المعادي للجامعة الإسلامية، وكان هؤلاء فيهم الكردي والأمازيغي، على أساس أن تلك دعوة لإحياء الخلافة الإسلامية عن طريق العرب بعد أن ظهر أن الأتراك في الاتحاد والترقي يريدون إلغاء تلك الخلافة. (٥٤)

وفي حالة العراق مثلاً يرصد الدكتور بشير نافع أنه عندما «أخذ المنحنى العروبي اتجاهًا أكثر راديكالية، وفي تأكيد الأسس العرقية لهوية العرب

ووحدة بلادهم؛ بدلاً من الأبعاد الإسلامية واللغوية والثقافية، وأنه ببروز البعث في الأربعينيات، كانت الحركة القومية العربية قد قطعت شوطًا واسعًا في قصورها الحصري للهوية العربية، وابتعدت مسافة كبيرة عن تصور العروبيين - الإسلاميين في مطلع القرن العشرين للعروبة وأهدافها، وأغلق هذا التطور في مسار فكرة القومية العربية وخطابها وتوجهاتها الجسور والقنوات مع الحركات القومية الكردية التي كانت ارتفعت أسوارها القومية في عراق النصف الثاني من القرن العشرين بين الأكثرية العراقية العربية من ناحية، والأقليات الكردية والتركمانية من جهة أخرى، وطوَّرت كل فئة خطاب هويتها الخاصة، المؤسَّس على مركب من الحقائق والأساطير، والمستبطن استبعاد الآخر أو الخشية منه». (٥٥)

إن المشكلات القومية، والحركات العرقية يمكن أن تكون في جزء كبير منها رد فعل على القومية العربية العلمانية

وما حدث في العراق حدث مثله وأكثر في الشام وفي غيره من بلدان العرب، وهكذا فإن المشكلات القومية، والحركات العرقية يمكن أن تكون في جزء كبير منها رد فعل على القومية العربية العلمانية، أو في أقل الأحوال يمكن حل المشكلة من جذورها؛ إذا ما عدنا إلى فكرة الجامعة الإسلامية والمرجعية الإسلامية العليا، بل سنجد أن غلاة القوميين الأكراد والأمازيغ ربما سيكونون أشد المدافعين عن الاستقلال الوطني في إطار إسلامي أو حتى في إطار عروبي غير علماني بل عروبي إسلامي.

– في الإطار الاستراتيجي فإن الإسلامية تحل مشكلة العرقية، ولكن طالما كان الأمر لا يزال بعيد المنال، وما دامت الدولة القُطْرِيّة هي الموجودة الآن ولمدًى غير قصير، فإنه يجب الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية مع زيادة جرعة التعليم الإسلامي الذي يؤكد على وحدة المسلمين وعدم التفريق بينهم على أسس عرقية أو لونية أو جنسية.

– ربما يبدو للوهلة الأولى أن المشكلة ستكون كبيرة بخصوص الأقليات الدينية والطائفية، وفي الحقيقة فإن فكرة الجامعة الإسلامية والثقافية الإسلامية والهوية الحضارية قادرة على حل تلك المشكلة، فالكثير من المسيحيين العرب ينظرون إلى أنفسهم أنهم مسيحيون دينًا، مسلمون ثقافة وحضارة ووطنًا، وهذا الكلام ليس من قبيل الأماني، بل هو بالتحديد ما قاله زعماء أقباط، مصريون أو مسيحيون شوام، فالزعيم الوطني القبطي المصري مكرم عبيد قال: «أنا مسيحي دينًا مسلم وطنًا»، وهذا التيار الذي عبَّر عنه مكرم عبيد كان هو التيار الرئيسي في الكنيسة المصرية حتى عهد البابا كيرلس السادس المتوفى عام ١٩٧٦م، ويمكن لهذا الخط أن يعود، وليصبح التيار الرئيسي في الكنيسة المصرية بعد البابا شنودة الثالث، وعلى أي حال فإن الجسم القبطي الأرثوذكسي المصري لا يزال به مساحة واسعة لهذا الخط الوطني، ولا تزال رموزه موجودة مثل الأستاذ جمال أسعد الذي دخل انتخابات مجلس الشعب المصري على قوائم التحالف الإسلامي». (٥٦)

بل إن تطبيق الحدود الإسلامية حظي بموافقة أغلبية قبطية في استفتاء أجراه مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام ١٩٨٥م، تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب رئيس المركز في ذلك الوقت، ولاحظ أن السؤال كان حول تطبيق الحدود الشرعية، ولم يكن حول تطبيق الشريعة الإسلامية؛ مما يجعل الأمر أكثر دلالة، وقد قال ٦٨٪ من المسيحيين: إنهم يوافقون على ذلك ووصلت النسبة بين المسلمين إلى ٩٩٪. (٥٧)

في نفس الإطار يقول الدكتور فكتور سحاب: «إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي

سياسة غربية ثابتة، والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة». (٥٨)

وهكذا فإن السياسة الصحيحة لحل مشاكل الأقليات أو التقليل من آثارها السلبية هي العودة إلى المرجعية الإسلامية، وإعلاء قيمة الانتماء الحضاري الإسلامي، والانخراط في مشرع وطني عربي إسلامي لمقاومة الاحتلال الأجنبي الصهيوني والأمريكي، ومشروع المقاومة هذا سوف يزيد التلاحم الإسلامي بين مختلف الأعراق، ويزيد قوة الصلة بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع، وأخيرًا ضرورة ممارسة العدل وتحقيق الإنصاف وسياسة التعارف بين الشعوب والقبائل، وليس الإقصاء والتهميش لأي عرق أو طائفة.

الهوامش:

(١) محمد بن شاكر الشريف «وضع الأقليات في الدولة الإسلامية، التقرير الاستراتيجي، مجلة البيان، الإصدار الثالث ١٤٢٧هـ» .

(٢) سورة الحجرات الآية ١٣ .

(٣) لسان العرب، ١١-٥٦٣ .

(٤) الفائق ٣/ ٢٢٢ .

(٥) صلاح سعد «المسألة الكردية في العراق»، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٦م.

(٦) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٩١ م، العدد ٤٨٩ .

(٧) الحرب الصليبية بين البابا أربان إلى البابا بوش، د. محمد مورو، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة ٢٠٠٥م.

(٨) كان الاسم الكودي لحرب الخليج الثانية ١٩٩١ هو مجد العذراء، واستخدم الرئيس بوش مصطلح الحرب الصليبية لوصف غزو أفغانستان!!.

(٩) د/ أسامة أحمد محمد حميد، تاريخ مصر في الحقبة العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، مكتبة الآداب، ١٩٩٠ .

(١٠) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق.

(١١) د. محمد مورو، صفحات من ثقافة الشعب المسلم في مصر، ١٧٩٨ - ١٨٠٧م، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢ .

(١٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار.

(١٣) محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، دار المعارف، مصر ١٩٧٨م .

(١٤) سوسن إسماعيل، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، رسالة دكتوراه منشورة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٨ .

(١٥) د/ سوسن إسماعيل، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، نفس المرجع السابق.

(١٦) مذابح الإنجليز في الوطن العربي، الدكتور عاطف السيد، المحروسة للطباعة، القاهرة سنة ٢٠٠٣، وانظر أيضًا: عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية، دار المعارف، مصر.

(١٧) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق.

(١٨) الرافعي، محمد فريد، دار المعارف.

(١٩) د/ محمد مورو، يا أقباط مصر انتبهوا، المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٨ .

(٢٠) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجامعة الوطنية، مرجع سابق.

(٢١) د/ حامد محمود موسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢ .

(٢٢) د/ محمد مورو، الإسلام وأمريكا: حوار أم مواجهة دار الروضة، القاهرة، ١٩٩٠ .

(٢٣) الأهرام المصرية ٥/ ٩/ ١٩٩٢ .

(٢٤) الأهرام المصرية ١٠/ ٩/ ١٩٩٢ .

(٢٥) الأهرام المرجع السابق، والعدد السابق .

(٢٦) عبد الفتاح الجمل، صور وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ٢٠٠٤ .

(٢٧) رالف بيترز، مجلة القوات المسلحة الأمريكية، عدد يونيو ٢٠٠٦ .

(٢٨) جاي باوزر، صحيفة يديعوت أحرونت الإسرائيلية، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

(٢٩) بشير نافع، العراق سياقات الوحدة والانقسام، دار الشروق، القاهرة، ١١-٢٠٠٦ .

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) راجع إحصائيات السنة والشيعة في العراق في موقع مفكرة الإسلام الإلكتروني.

(٣٢) د/ محمد مورو، ما بعد الهزيمة الأمريكية في العراق، مكتبة الإيمان، مصر ٢٠٠٦ .

(٣٣) فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨ .

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤- ٢٠٠٤، القاهرة، مكتبة مدبولي ٢٠٠٥ .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) المرجع السابق .
(٣٨) المرجع السابق .
(٣٩) المرجع السابق .
(٤٠) د/ رؤوف عباس، أوراق هنري كورييل، دار المعارف، مصر.
(٤١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، دار الشروق، مصر.
(٤٢) صلاح الدين محسن، زهور الأمازيغ تتفتح بعد ١٤٠٠ خريف، الحوار المتمدن، العدد ١٧١٢، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .
(٤٣) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق .
(٤٤) محمود محمد شاكر، أباطيل وأسمار، وكذا راجع الغزو الفكري لمحمد جلال كشك، والماركسية والغزو الفكري لمحمد جلال كشك أيضًا، وراجع أيضًا محمد محمد حسين الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر.
(٤٥) د/ محمد مورو، يا أقباط مصر انتبهوا، مرجع سابق.
(٤٦) المرجع السابق .
(٤٧) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، دار الشرق، بيروت، ١٩٨٢ .
(٤٨) المرجع السابق .
(٤٩) د/ وليم سليمان قلادة، الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، القاهرة، دار المعارف.
(٥٠) عبد اللطيف المناوي، الأقباط: الكنيسة أم الوطن: قصة البابا شنودة الثالث، دار الشباب العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
(٥١) جريدة الأسبوع المصرية ١٣/ ٨/ ١٩٩٨.
(٥٢) قرارات مؤتمر مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٧٧.
(٥٣) المائدة آية ٨ .
(٥٤) وميض جمال، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١.
(٥٥) بشير نافع، العراق سياقات الوحدة العربية والانقسام، مرجع سابق.
(٥٦) د/ محمد مورو، يا أقباط مصر انتبهوا، مرجع سابق .
(٥٧) المرجع السابق.
(٥٨) المرجع السابق.

معلومات إضافية

قـرارات مجمع الآباء الكهنـة والمجلس الملي وممثلي الشـعب القبطي بالإسـكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية :

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

أهم القرارات:

أولاً: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسـة، خصوصًا بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفًا خاطئًا من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيًا: حرية العبادة:

نطالـب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السـابق صدروه من وكيـل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس.

ثالثًا: تطبيق الشرع الإسلامي:

فيما ينادي به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصري الأصيل، نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر.

رابعًا: تشريعات الأحوال الشخصية:

نطالب بسـرعة إصدار التعديل التشـريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شـريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسـيحيين، على كافة آثـار الزوجية بما فيها حضانـة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد؛ وذلك حماية للأسـرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامسًا: عدم تكافؤ الفرص:

نطالب بتشـكيل لجنة رسـمية عليـا للوحدة الوطنيـة تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسـع سـلطات التحقيق؛ وذلك لتقصي الحقائق في الشـكاوى، بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات فـي الوظائف الحكوميـة والقطاع العام، توطئة للمسـاواة فـي التعيينات والترقيـات في الوظائف

الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه.

سادسًا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية:

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلاً حقيقيًّا لا رمزيًّا، وليكون متفقًا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين، ومحققًا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعًا: الاتجاهات الدينية المتطرفة:

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظًا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة، بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصًا، كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنًا: حرية النشر:

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده، وفي الجامعات ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

ولربنا المجد دائمًا أبديًّا آمين.. (انتهى)

(مختصر) قرارات مؤتمر مجمع الآباء الكهنة

والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٧٧.

أنواع الأقليات:

يمكن تمييز نوعين من الأقليات وهما: أقليات دينية (أقليات الملل)، وأقليات عقدية (أقليات النِّحَل)، والأقليات الدينية في بلاد المسلمين نوعان: أقلية ذات إقامة دائمة (أهل الذمة)، وأقلية ذات إقامة مؤقتة (المستأمنون).

أ-الأقليات الدينية (أهل الذمة والمستأمنون):

وأهل الذمة هم الكفار الذين أبوا الدخول في دين الإسلام لكنهم رغبوا في البقاء في دار الإسلام،

والتمتع بحماية المسلمين لهم في دينهم ودمائهم وأموالهم وأعراضهم، سواء كانوا من أهل تلك البلاد أو قدموا من ديار الكفر راغبين في ذلك؛ بناء على عقد يعقد بينهم وبين دولة المسلمين يعرف بعقد الذمة؛ حيث يرتب هذا العقد حقوقًا وواجبات على الطرفين ينبغي الوفاء بها من كليهما.

أما المستأمنون: فهم الكفار من أهل دار الحرب أو دار الصلح الذين أبوا الدخول في الإسلام ورغبوا في دخول دار الإسلام لهدف مؤقت لا يُجْمِعُونَ إقامةً، بل يخرجون بعد المدة المعطاة لهم من قبل مَنْ أمَّنهم إلى بلادهم، وهؤلاء أنواع منهم: الرسل، التجار، المستجيرون وطالبو حاجة، ولا شك أن استعمال لفظ «أهل الذمة» و «المستأمن» أولى بكثير من استخدام لفظ «الأقلية»؛ لأن الأخير لا يحمل أية دلالة ذات قيمة أخلاقية، بل يحمل ما يدل على البعد عن المجتمع والاغتراب عنه مما يكون مدعاة للتنافر.

ب-الأقليات العقدية (الفِرَق الضالة):

تعرف هذه الأقليات في الاصطلاح الشرعي بالفرق الضالة، أو أهل الافتراق، أو أهل البدع، فكان منهم الخوارج والشيعة والقدرية والرافضة والمرجئة والجهمية والمعتزلة، إلى مسميات كثيرة مسطورة في كتب الفرق، وهناك أسباب كثيرة لظهور هذه الأقليات العقدية أهمها: اتباع الشهوات التي سبَّبها تحكم الهوى، واتباع الشبهات التي سببها غلبة الجهل، وتقليد غير المسلمين الذي سببه التأثر بثقافات الأقليات الدينية، وترجمة كتبهم إلى اللسان العربي، وفي أوقاتنا الزمنية الحديثة والمعاصرة ظهرت مسميات جديدة، وهي تشترك مع أهل الابتداع والتفرق في كثير من الأصول والمناهج كالعصرانيين والحداثيين والعلمانيين والليبراليين واليساريين والاشتراكيين.

ج-الأقليات اللغوية والعرقية:

هي أقليات من حيث اللفظ فقط دون المعنى؛ إذ لا يترتب على هذا النوع أية أحكام خاصة بهم، بل هم يدخلون في غمار المسلمين يجري عليهم ما يجري على سائر المسلمين، فالشريعة لم ترتب على هذه التقسيمات أية أوضاع أو أحكام، وإنما تترتب الأحكام بناء على الدين فالمسلم في أي إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية ليس من الأقلية، وإن كانت جنسيته مغايرة لجنس أبناء الإقليم أو لغته مغايرة للغتهم أو لونه مخالف للونهم؛ فهو داخل في الأكثرية.

وضع الأقليات في الدولة الإسلامية، محمد بن شاكر الشريف،

التقرير الاستراتيجي الثالث للبيان،

الباب الثالث، صـ٢٦٦: ٢٦٩ .